وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية وبنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

التدقيق والرقابة على البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بوكالة المسيلة_-

من إعداد الطالبتين:
- فالي خولة
- صيود أحلام

إشراف الدكتور:
* سعودي بلقاسم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
سعودي بلقاسم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

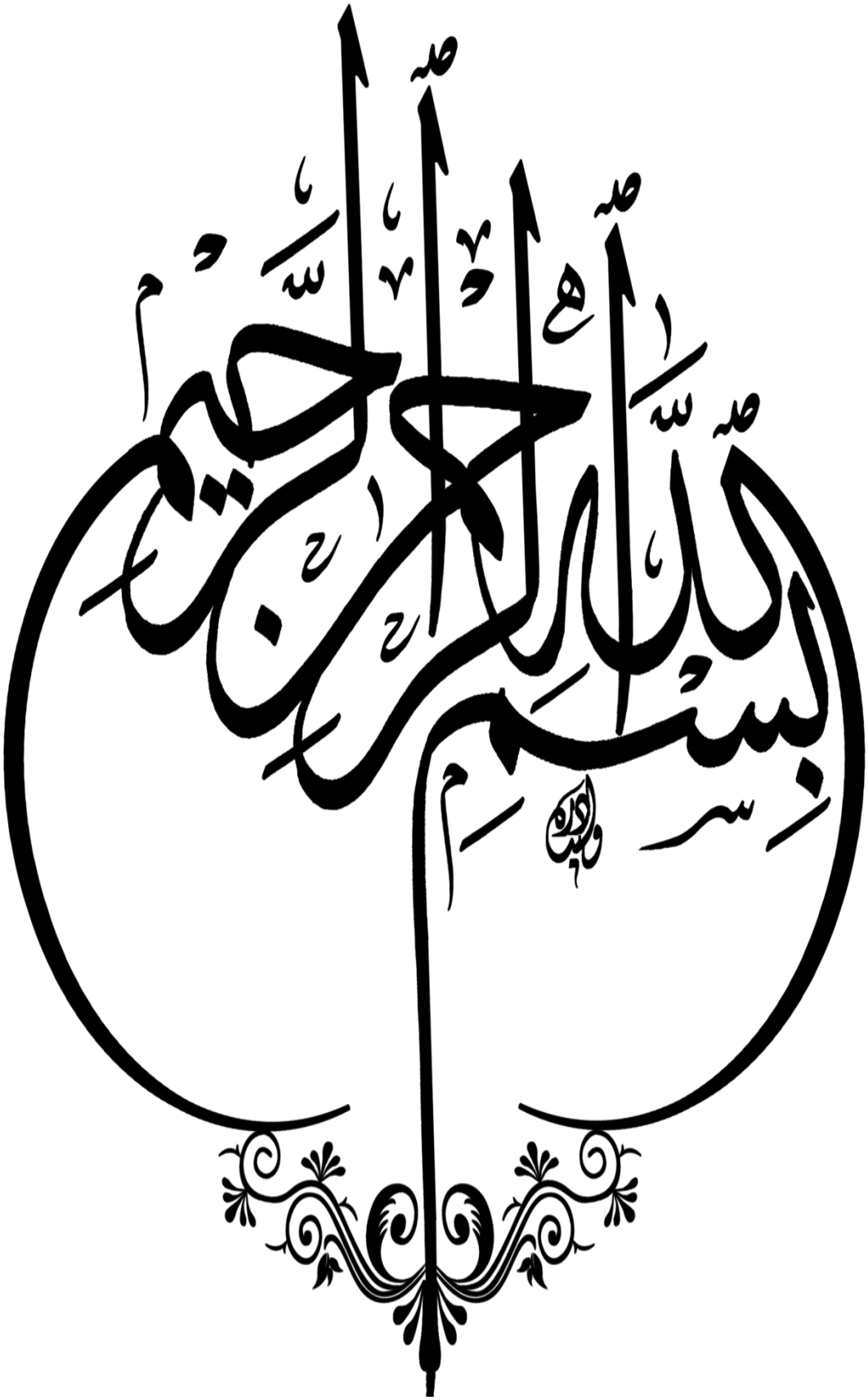

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله}

فإن الشكر الأول لله عز وجل فالحمد لله كثيرا وشكرا لله كثيرا...

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانه ...

الحمد لله حبا والحمد لله شكرا والحمد لله رجاءا وطاعة الحمد لله دائما وأبدا ...

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على اداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الدكتور الفاضل {سعودي بلقاسم}

الذي أشرف على هذا العمل، والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة

التي كانت عونا لنا في اتمام هذا العمل.

شكرا جزيلا ...

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلات والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم تسليما. اما بعد اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى:

من جعل الله الجنة تحت قدميها أغلي شخص على قلبي

ـامي الغالية حفظها الله وبارك في عمرهاـ

الى أحب الناس على قلبي

ـاخوتي وأصدقائيـ

الى كل من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في انجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....5
فهرس الجداول والأشكال IV
مقدمة: .....أ
المبحث التمهيدي: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية
تمهيد: 6
المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية في الجزائر 7
أولا: مفهوم البنوك التجارية: 7
ثانيا: مفهوم البنوك التجارية 7
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.....8
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية 11
الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية.....12
المطلب الثاني: ماهية الرقابة في البنوك التجارية 13
الفرع الأول: مفهوم الرقابة 13
الفرع الثاني: أنواع الرقابة.....14
الفرع الثالث: أهمية الرقابة في البنوك التجارية.....15
المطلب الثالث: ماهية التدقيق في البنوك التجارية.....16
الفرع الأول: مفهوم التدقيق.....16
الفرع الثاني: أنواع التدقيق: من جملة الرقابات التي تخضع لها المؤسسة ما يلي: 18
الفرع الثالث: أهمية التدقيق في البنوك التجارية.....19
الفصل الأول: الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية
المبحث الأول: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.....22
المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية.....22
الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية 22
الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية.....23
الفرع الثالث: أهداف الرقابة الداخلية 24
المطلب الثاني: مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.....25

الفرع الأول: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة..... 25
الفرع الثاني: فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بأداء البنوك التجارية 26
المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية..... 27
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية 28
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية 28
الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي 28
الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي..... 29
الفرع الثالث: أهداف التدقيق الداخلي 30
المطلب الثاني: انواع التدقيق الداخلي..... 32
المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية 33
خلاصة الفصل الأول:..... 35

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

تمهيد: 37
المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**..... 38
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** وكالة مسيلة 38
الفرع الأول: نشأة بنك بدر **BADR**..... 38
الفرع الثاني: التعريف بوكالة المسيلة..... 39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك. 39
المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 43
المبحث الثاني: عمليات تطبيقية للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 44
المطلب الأول: التدقيق الداخلي في بنك فلاحة والتنمية الريفية..... 44
أولا برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل: 44
ثانيا: خطوات اجراء مهمة التدقيق الداخلي: 45
المطلب الثاني: التدقيق على مستوى مصلحه صندوق 47
المطلب الثالث: تقييم التدقيق الداخلي وعملية الفحص وتحليل على القرض:..... 49
اولا: تقييم نظام التدقيق الداخلي: 49

ثانيا: مرحلة الفحص والتحليل..... 50
خلاصة الفصل الثاني:..... 51
خاتمة..... 52
خاتمة: 53
قائمة المراجع 56
قائمة المراجع: 57

فهرس الجداول

والأشكال

الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية..... 10
الشكل رقم2: أنواع التدقيق 18
الشكل رقم3: أهداف التدقيق الداخلي 31
الشكل (4): الهيكل التنظيمي لوكالة BADR "مسيلة" 42
الجدول رقم 1: مقابله حول تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل اقسام البنك..... 48

مقدمة

مقدمة:

أدى التقدم العلمي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي إلى زيادة أهمية المنظومة البنكية وكبر حجمها وتعدد أنظمة ومهام البنوك والمؤسسات المالية كونها تدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت البنوك في الوقت الحالي تواجه تحديات غير متوقعة يتطلب أداء قوي وفعال ورقابة في جميع مجالات نشاطها وتحتاج تدقيق محكم، وهذا ما دفع العديد من الدول عبر العالم إلى تحرير وإصلاح قطاعاتها المصرفية يتركز على المستويات الرأس مالية ومختلف الموارد البشرية والتكنولوجية.

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تركز عليها اقتصاديات الدول باعتبارها الوحدة الفعالة لتنمية وتطور الاقتصاد وكذلك تأثيرها في السيولة عن طريق خلق النقود، أدى ذلك للعديد من الدول منها الجزائر إلى ضرورة التدخل من خلال فرض رقابة صارمة عليها.

وفي ظل هذه التغيرات فإنه ليس من الغريب أن ينظر المجتمع المالي إلى الهدف الداخلي على أنه الأكثر تأهيلا للمساعدة في حل مختلف المشاكل، لما يمتلكه من معارف وخبرات تجعله مؤهلا لذلك، بحيث يعتبر التدقيق الداخلي نوع من أنواع الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كافة الإجراءات.

كما أن الرقابة تعتبر وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها، فهي نظام لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة مع تطور النشاط الاقتصادي زاد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية والسعي إلى تدعيمه بالسلامة والمصداقية من خلال فرض الرقابة اللازمة والفعالة وهذا ما تطلبه البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية من أجل تأهيلها.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الرقابة والتدقيق الداخلي في تحسين آداء البنوك التجارية الجزائرية؟

ومن هذه الإشكالية تفرعت لدينا الأسئلة التالية:

- ما هو نظام الرقابة الداخلية في بنوك التجارية؟
- ما هو موقع التدقيق الداخلي في بنوك التجارية؟
- ما مدى تأثير الرقابة والتدقيق في البنوك؟

الفرضيات:

– إن الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسيير البنوك.

– تعتمد البنوك التجارية على التدقيق الداخلي في عملية الإدارة وتأقلم مع متطلبات البيئية البنكية.

– يمكن للرقابة والتدقيق الحسابات تحقيق لأهدافها المرجوة في البنوك من خلال تبني رقابة داخلية وخارجية وإدارة شفافة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1-أسباب موضوعية:

-أهمية موضوع التدقيق والرقابة على البنوك التجارية وحداثة خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة.

-محاولة تسليط الضوء على هذا المجال بسبب الضعف التي تعانيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- بيان مدى أهمية التدقيق والرقابة ودورها الهام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي.

2-أسباب ذاتية:

-الرغبة في مواصلة البحث في مجال التدقيق والرقابة على البنوك التجارية.

-المساهمة في تمكين المهتمين والداعمين في المجال البنكي.

-محاولة فهم المصطلحات البنكية الحديثة النشأة والتي تتسم بالغموض والتعقيب.

3-أهمية الموضوع:

تبعا للتغيرات الحديثة التي طرأت على البنوك الجزائرية وما تعانيه من مشاكل في التعامل اليومي، يأتي هذا البحث ليبين أهمية التدقيق الداخلي ويبرز الآليات التي يجب إتباعها للرقابة والوقاية من مختلف العمليات الغير مشروعة التي قد تضر بالمؤسسة المالية والبنوك التجارية.

4-أهداف الموضوع:

انطلاقا من أهمية الدراسة، يمكن حصر الأهداف المرجو تحقيقها فيما يلي:

-تسليط الضوء على بعض المصطلحات: الرقابة، التدقيق، البنوك التجارية، التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية...).

5-المنهجية المتبعة في البحث:

للإجابة عن الإشكالية السابقة كان يجب علينا اعتماد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات المالية والاقتصادية، بحيث اعتمدنا في هذا البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي عند التعرض للمفاهيم، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي.

6-الدراسات السابقة:

يتميز هذا الموضوع بقلة الدراسات المتخصصة باستثناء مذكرة ماجستير بعنوان "الرقابة على البنوك التجارية"، من إعداد الطالب شيخ عبد الحق، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، 2010، حيث تناولت أساليب الرقابة على البنوك التجارية.

7-هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى فصلين وتعقبهما خاتمة جاء مبحث تمهيدي بعنوان الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية تمهيدا لموضوعنا، وفي الفصل الأول تناولنا الجانب النظري بعنوان الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية والذي تضمن مبحثين، المبحث الأول الرقابة الداخلية في البنوك التجارية والمبحث الثاني تضمن التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، أما بالنسبة للفصل الثاني وهو جانب تطبيقي يتضمن على: دراسة حالة في بنك الفلاحة التنمية الريفية، وفي المبحث الأول تناولنا نظرة عامة حول بنك الفلاحة التنمية والريفية و اما المبحث الثاني يحتوي على الدراسة التطبيقية للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة التمية الريفية.

المبحث التمهيدي

الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تمهيد:

تحتل البنوك التجارية مكانة متميزة، لكونها تعتبر محور أساسي في النشاط الاقتصادي، خاصة مع تطور أجهزة التدقيق والرقابة على القطاع المالي والبنكي، وقبل تناول موضوع التدقيق والرقابة على البنوك، ثم توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية من جهة ومصطلح الرقابة والتدقيق من جهة أخرى من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية في الجزائر.

المطلب الثاني: ماهية الرقابة في البنوك التجارية.

المطلب الثالث: ماهية التدقيق في البنوك التجارية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية في الجزائر

قسم هذا المطلب إلى ثلاث فروع تتمثل في مفهوم البنوك وهيكلها التنظيمي ومختلف وظائفه وأهداف البنوك التجارية.

أولا: مفهوم البنوك التجارية:

أولا: قبل التطرق إلى مفهوم البنوك التجارية في الجزائر، نرى من الضروري الوقوف على تحديد لمحة تاريخية عن البنوك التجارية.

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمنية لحفظ ممتلكاته وثرواته دفعته إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية، وحيث يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة في القرون الوسطى بأوروبا وإيطاليا فهم أول من طرق هذا الباب، ولعل أول مصرف قام كان بالبندقية عام 1157م، ثم تولى إلى ظهور المصارف بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800م.

وأهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديهم ويطلق على هذه العملية خلق ودائع[1].

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية

لها عدة تعاريف نذكر منها:

تعتبر البنوك التجارية أهم أنواع المصارف، وأكثرها نشاطا، حيث أن معظم الودائع تتركز لديها، وأن معظم القروض تمنح من خلالها وتؤدى معظم الخدمات عن

[1] ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية –دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة أم البواقي، 2015/2014، ص13–14.

طريقها، وبالذات في الدول النامية. وبالتالي فإن المصارف التجارية تعتبر من أهم المصارف التي تؤدي وظائف أساسية في الاقتصاديات المعاصرة[1].

ويقصد بالبنوك التجارية أيضا: "هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وإنشاء الائتمان وقبول كافة الودائع وتمويل المشاريع، وإنشائها والبحث عن الودائع"[2].

- **مفهوم البنوك التجارية في الجزائر:**

المشرع الجزائر عرف البنوك على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموضوعية في المواد 110 إلى 113 من قانون 10/90 المؤرخ في رمضان 1410هـ الموافق لـ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض"[3].

ومن جملة هذه التعاريف نستخلص أن:

البنوك التجارية هي عبارة عن منشأة، بحيث يطلق على هذه البنوك مصطلح بنوك الودائع لأن هذا هو أهم اختصاص لها من مهامها أيضا جمع المدخرات وتمويل مختلف المشاريع، لمدة قصيرة لا تزيد في غالب الأحيان عن سنة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية يختلف باختلاف حجمها فكلما كان كبيرا كلما زادت وتنوعت خدماته من خلال تطور الوظائف التي يقوم بها كل قسم وكذلك الإرادات (بتصرف) [4].

---

[1] فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، العبدلي، مقابل جوهرة القدس، الطبعة الأولى، 2006، ص322.

[2] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008، ص88.

[3] منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعة 3، 2001، ص5.

[4] محمد الصالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، 1998، ص217.

بعد تحديد الأقسام والوحدات الإدارية يتم تحديد الاختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات، مع تفويض قدر من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم، ومع توضيح الاختصاصات والواجبات يتم بيان خطوط انسياب السلطة من المستويات الإدارية العليا إلى المستويات الدنيا، مع بيان تدرج المسؤولية من المستويات الدنيا إلى العليا، حتى تسهل عملية الاتصال والرقابة والمتابعة بالإضافة إلى محاسبة المسؤولين[1].

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2009، ص37.

الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

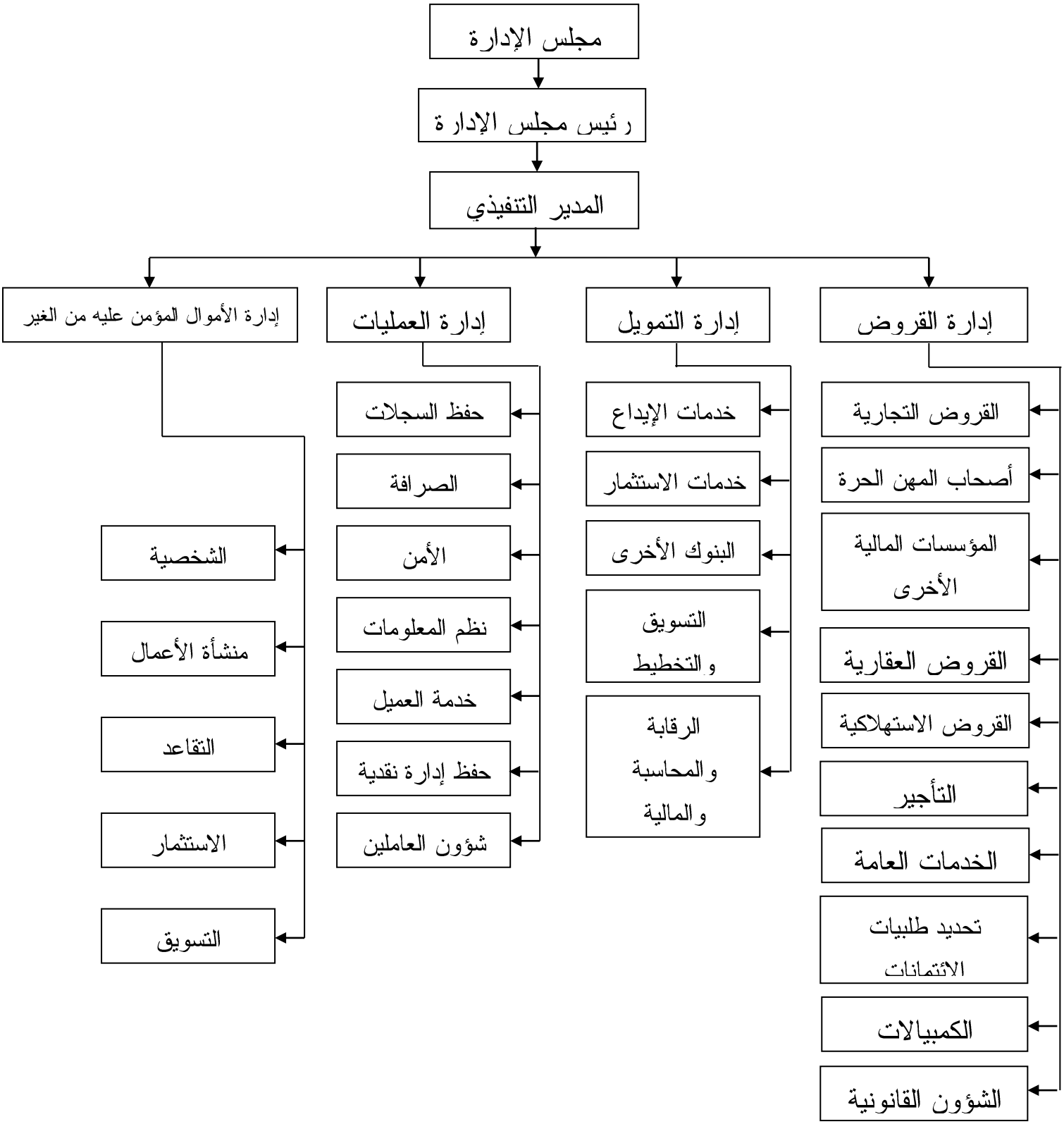

المصدر: عبد الفتاح عبد السلام، محمد الصالح الحناوي، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، 1998، ص21.

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

البنوك التجارية تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية من خلال الوظائف التالية:

1-قبول الودائع والمدخرات من الأفراد والمؤسسات في شكل حسابات جارية، أو ودائع لأجل، ثم إقراض جزء منها للمشروعات والأفراد بقروض قصيرة الأجل، وبضمانات معينة، للحصول على عائد مناسب من هذه العملية[1].

*يقوم أصحاب الفائض بوضع أموالهم في البنك بهدف الحصول على فوائد، كما لا يجوز سحب هذه المبالغ إلا بعد مدة يتفق عليها العميل مع البنك وتسمى هذه الوديعة بودائع لأجل[2]. (بتصرف).

*أما فيما يخص الودائع تحت الطلب: فهي تلك الودائع التي يخول لصاحبها دون سابق إشعار الحق في السحب منها بواسطة شيكات. كما أنه لا يحق له الحصول على فوائد عليها في أغلب الأحيان[3]. (بتصرف).

2-تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء، والمسحوبة على عملاء داخل البنك أو خارجه، أو على بنوك محلية أو خارجية، وكذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء الذين يتمتعون بالمقدرة الائتمانية الجيدة[4].

3-تقديم القروض: يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية للبنوك التجارية حيث تقوم بمنح رجال الأعمال ائتمان قصير الأجل، في مقابل هذه الخدمات التي تؤديها البنوك التجارية والتي يتعين عليها التخلي عن بعض أموالها لمدة معينة هي مدة القروض، فإنها تحصل

[1] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016، ص16.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1979، ص64.

[3] زياد رمضان محفوظ، أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2000، ص60.

[4] إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص16.

على مبلغ القرض يسمى بالفائدة بحيث تحصل هذه النسبة على أساس سنوي[1]. (بتصرف).

الفرع الثالث: أهداف البنوك التجارية

للبنك التجاري عدة أهداف تختلف حسب الوظائف التي يؤديها، بحيث تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف وظيفية، وعليه فإن البنوك التجارية تسعى لبلوغ أكبر عدد من الأرباح بالتوازي مع توفير السيولة اللازمة، مع مراعاة عنصر الأمان.

1-أهداف عامة:

تتمثل هذه الأهداف في كل ما يتعلق بالسياسات العامة للبنك.

2-أهداف وظيفية:

وهي مختلف الأهداف التي تتعلق بالنواة التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقة البنك مع العملاء وغيرها.

كما يرى البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تتمثل فيما يلي:

-**هدف الربحية:** أي تعظيم الربح، فإن زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر، وعكس ذاك إن انخفضت الإيرادات انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول أرباح البنك لخسائر، فتضطر إدارة البنك للسعي وراء زيادة الإيرادات وتجنب حدوث أي انخفاض آخر.

-**هدف السيولة:** نقصد بالسيولة في البنك، أي قدرته على الوفاء بالالتزامات المتمثلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان[2].

[1] عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، الجزائر، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2000، ص ص15-16.

[2] عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد حمودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص200.

-**هدف الأمان:** إن صغر حجم رأس المال البنك التجاري، هذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم مصدرا للاستثمار، فإن كانت قيمة الخسائر تزيد عن قيمة رأس المال فقد تأكد جزء من أموال المودعين وبالتالي إعلان الإفلاس[1]. (بتصرف).

المطلب الثاني: ماهية الرقابة في البنوك التجارية

تتضمن ماهية الرقابة في البنوك التجارية كل من: المفهوم والأنواع والأهمية. تبعا للفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم الرقابة

لها عدة مفاهيم نذكر منها:

1-للرقابة مفهوم واسع ودلالات عديدة، حيث لم يتمكن الفقه من إيجاد تعريف جامع ومانع لها، إذ يصعب إعطاؤها تعريفا دقيقا، فالكل ينظر إليه من زاوية معينة فمنهم من يرى أن الرقابة مجرد التأكد والتفتيش، ومنهم من يرى أن الرقابة هي التحقيق والحراسة، ويرجع هذا الاختلاف في مفهوم الرقابة لتعدد صورها وأهدافها[2].

2-يقصد بها أيضا: هي وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين من أجل التأكد من أن أهداف المنشأة والخطط الموضوعة لبلوغها قد تم تحقيقها[3].

3-ويعرفها البعض: بأنها تلك العملية التي تحاول التأكد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها.

---

[1] منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن، ص95.

[2] شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، فرع قانون الأعمال، بومرداس، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، 2010، ص26.

[3] جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص403.

فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود المدير بتغذية راجعة تساعد في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير والمقاييس اللازمة.

وبهذه التعاريف يمكن استنتاج ما يلي:

تعمل الرقابة على وضع هدف مخطط له، وقياس الأداء وهي عملية إدارية، كما تهدف للوصول لنتائج المرجو لها من خلال اتخاذ إجراءات تصحيحية للكشف عن الانحراف بسرعة مناسبة وتصحيحه والتأكد من أن الهدف قد تم تحقيقه[1].

الفرع الثاني: أنواع الرقابة

للرقابة أنواع عديدة تتجلى في:

1-من حيث الجهة التي تقوم بها: تنقسم إلى ثلاث:

أ-الرقابة الداخلية: يتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك، وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من صحة الحسابات.

ب-الرقابة الخارجية: ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالإدارة العليا للبنك حيث يتم تعيينها بقرار من الهيئة العامة للمساهمة في اجتماعها السنوي وفقا للمادة (21) من قانون البنوك الأردني.

جـ-رقابة البنك المركزي: وتمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي والذي يمارسها بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة[2].

[1] د. محمد بن علي شيبان العامري، الرقابة مفهومها وأهميتها، موسوعة مقالات مهارات النجاح، قياس وتقويم الأداء، 2022/05/30، ص13.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، مرجع سابق، ص385.

2-الرقابة على مستوى العمليات والأنشطة:

هذا النوع من الرقابة يقيس الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل الوحدة من تسويق وإنتاج وتمويل...إلخ[1].

3-الرقابة حسب توقيت القيام بها:

إن الوقت الذي يتم فيه تنفيذ وظيفة الرقابة يعتبر عاملا هاما في تصميم النظام الرقابي الفعال والرقابة المثالية هي التي تقوم بتحديد المشاكل والتنبؤ بها قبل حدوثها.

يمكن تصنيف الرقابة على أساس توقيت القيام بها إلى ثلاثة أنواع:

***الرقابة السابقة، الرقابة التنبؤية:** هي تلك الرقابة التي تستطيع أن تسبق الأحداث.

***الرقابة المتزامنة:** تتم هذه الرقابة أثناء تنفيذ العمل فهي تهدف إلى اكتشاف الانحراف والأخطاء وقت حدوثه وتجنب مضاعفاته التي قد تكون مؤثرة سلبا على المنظمة.

***الرقابة اللاحقة أو التاريخية:** وتعني القيام برصد النتائج وإبلاغها بعد فترة طويلة نسبيا من حدوثها[2].

الفرع الثالث: أهمية الرقابة في البنوك التجارية

تلعب الرقابة دورا هاما في البنوك التجارية نذكره في النقاط التالية:

- الحفاظ على موجودات البنك، واكتشاف كافة أنواع الأخطاء والغش.
- تمكن الرقابة البنوك التجارية من أداء خدمتها البنكية لمختلف زبائنها بدقة.

[1] عبد السلام أبو فحن، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص477.

[2] بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير، علوم تسيير، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2006-2007، ص7-8.

- الحد من مخاطر البنوك التي تؤدي إلى ضياع الودائع، من أجل الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز البنكي.
- بسبب كبر عدد عمليات البنك التجاري وتداخلها وجب وجود نظم رقابية محكمة تؤكد سلامة ودقة هذه المعلومات[1]. (بتصرف).

المطلب الثالث: ماهية التدقيق في البنوك التجارية

يتم في هذا المطلب تناول مفهوم التدقيق وأنواعه في البنوك التجارية من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: مفهوم التدقيق

لقد تعددت مفاهيم التدقيق من مؤلف إلى آخر من أجل الوصول إلى مفهوم شامل للتدقيق والمتمثل فيما يلي:

*التدقيق هو قيام المدقق بفحص المستندات والسجلات الخاصة بالمنشأ فحصا دقيقا ليطمئن من أن التقارير المالية المختلفة يظهر فيه صور واضحة ودقيقة للقرض الذي أعد من أجله هذا التقرير[2]. (بتصرف).

*وعرفته الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA على أنه "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولا كاملا، وتوصيل النتائج لأطراف معينة[3].

[1] صلاح الدين حسن السيسي، نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998، ص172.

[2] عبد الفتاح صحت، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1933، ص4.

[3] الدكتور بوحفص رواشي، التدقيق المالي والمحاسبي، دروس نظرية، المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم المالية، جامعة غرداية، 2017-2018.

كما يقصد بتدقيق الحسابات فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصوير نتائج أعمال من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

ومنه يمكن تلخيص تعريف التدقيق على انه:

- عبارة عن فحص وتقييم مختلف السجلات والمستندات.
- يقصد بالفحص التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها.
- يهدف التدقيق الى تحقيق مختلف الأهداف المرجوة.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2007، ص13.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق: من جملة الرقابات التي تخضع لها المؤسسة ما يلي [1]:

الشكل رقم2: أنواع التدقيق

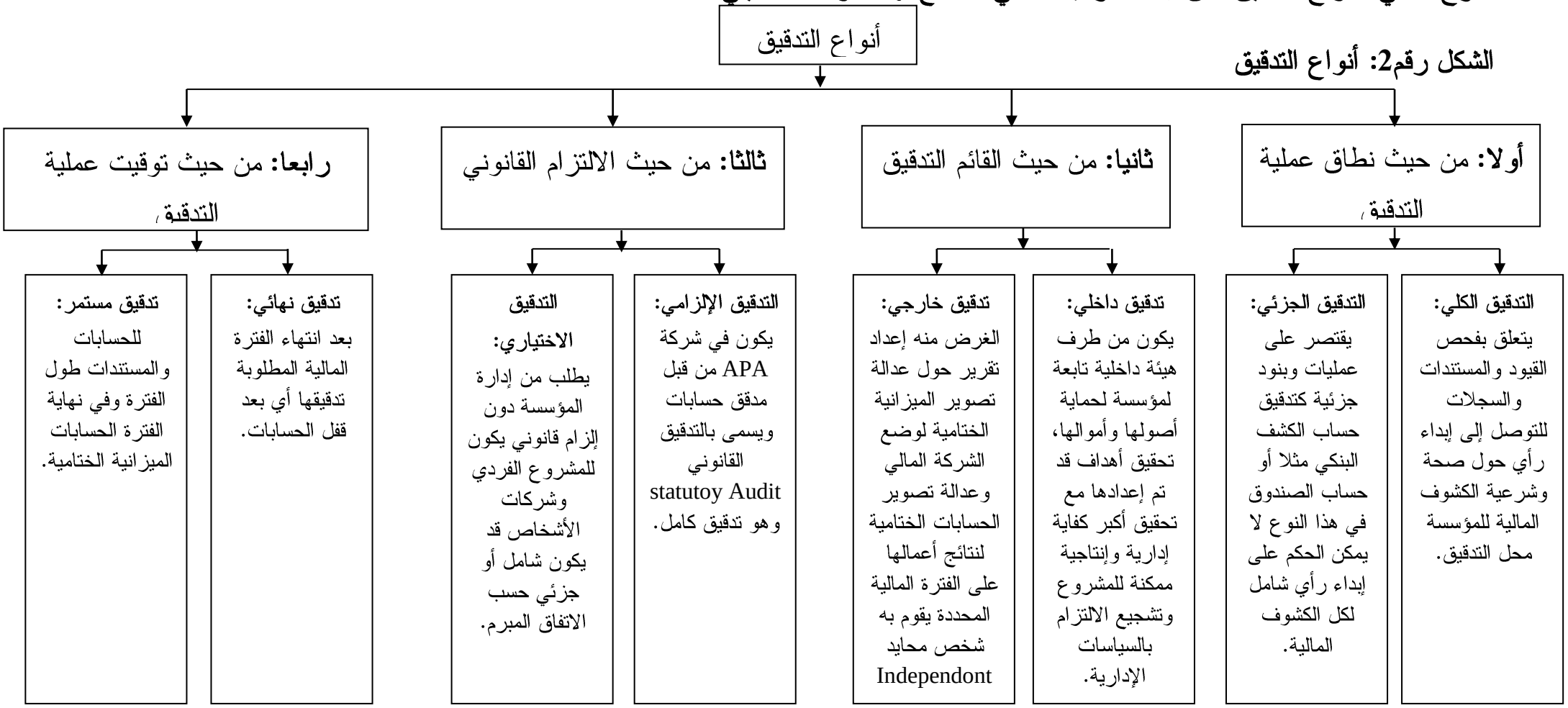

[1] سعودي بلقاسم، التدقيق المالي والمحاسبي، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

الفرع الثالث: أهمية التدقيق في البنوك التجارية

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة طوائف تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها ومن الأمثلة على هذه الطوائف والفئات طائفة المديرين.

البنوك التجارية والصناعية فتعتمد على القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصها للمراكز المالية للمشروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية منها. كذلك تجد رجال الاقتصاد يعتمدون هذه القوائم في تقريرهم للدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي[1].

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2007، ص15.

الفصل الأول

الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية

تمهيد:

لقد أدى التطور الهائل والمستمر في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي إلى إحداث تغيرات في مختلف المجالات مما استلزم إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية وضرورة استخدام أساليب رقابية حديثة تطبق في البنوك التجارية لتحقيق مختلف الأهداف.

كما أن توسع حجم البنوك وزيادة تفرعها وتشعب وظائفها، أدى إلى ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي لمساهمته في اتباع التغيرات، بحيث يعتبر التدقيق الداخلي نوع من الإجراءات الرقابية التي يتم من خلالها فحص وتقييم كفاءة كافة الإجراءات المختلفة.

من خلال هذا الفصل سنتعرف على الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية، الذي تم تقسيمه إلى مبحثين حيث يتناول المبحث الأول الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، أما المبحث الثاني يتحدث عن التدقيق الداخلي في البنوك التجارية.

المبحث الأول: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الرقابة الداخلية، وأهم مقومات وفاعليتها بالإضافة إلى إجراءاتها.

المطلب الأول: ماهية الرقابة الداخلية

سندرس في المطلب الأول تعريف الرقابة الداخلية، بحيث تعددت المفاهيم والآراء حول هذا الموضوع، ثم سنذكر أهم أنواعها بالإضافة إلى مختلف أهدافها.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

*تعرف بأنها: "العملية التي يضطلع بها مجلس الإدارة، والمستخدمون في البنك لمراقبة ومتابعة مستوى الأداء والفاعلية وذلك في ظل الالتزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها"[1].

*ويقصد بها: "تمثل نشاط تقييمي مستمر يقوم بها أشخاص لهم من التأهل العلمي والعملي ما يكفيهم لتدقيق عمليات (محاسبية وبنكية) لخدمة الإدارة من خلال قياس وتقييم فعالية أساليب التدقيق الدوري المتبعة"[2].

*كما تعرف: مجموع الطرق والمقاييس التي تتبعها المنشأة وذلك بقصد حماية موجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية[3].

نستنتج من هذه التعاريف:

---

[1] ط.د.خاوي محمد، د. عريوة محاد، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 19-12 – 19-20، ص187-202.

[2] الأستاذ الدكتور سعودي بلقاسم، التدقيق البنكي والعناصر الأساسية له، التدقيق البنكي، سنة ثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،. دون. س.

[3] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار نشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009، ص45.

الفرع الثاني: أنواع الرقابة الداخلية

1-الرقابة الإدارية: تتضمن الخطة التنظيمية للمشروع وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات أساسا تهتم بتحقيق أكبر كفاية ممكنة مع ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية من خلال تعليق عدة وسائل، نذكر أهمها[1]:

- ✓ التحليل الإحصائي.
- ✓ دراسة العمال (الوقت والحركة).
- ✓ الموازنة التكاليف المعيارية.
- ✓ الرقابة على الجودة.
- ✓ الرسوم البيانات والأشكال التوضيحية والخرائط والهيكل التنظيمي للمشروع.
- ✓ تقارير الأداء والكفاءة.
- ✓ برامج تدريب العاملين.

2-الرقابة المحاسبية:

ينبغي أن يتضمن مجموع من الإجراءات في ظل نظام الرقابة لتحقيق الرقابة المحاسبية سنتعرف على تعريفها وعناصرها:

***تعريف الرقابة المحاسبية:** وهي تشمل على خطة التنظيمية والإجراءات والسجلات المتعلقة بحماية أصول المنشأة وإمكانية الاعتماد على السجلات المالية[2].

***عناصر الرقابة المحاسبية:**

- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة النشاط.

[1] خالد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، الدار الزمزم ناشرون وموزعون، الأردن، طبعة أولى، 2011، ص26-27.

[2] محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص19.

- وضع تصميم نظام مستند متكامل وملائم للعمليات.
- وضع نظام لمراقبة وحماية الموارد والأصول والممتلكات ومتابعتها للتأكد من وجودها.
- وضع نظام سليم لجرد الأصول والممتلكات وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها[1].

الفرع الثالث: أهداف الرقابة الداخلية

1- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.

2- حماية أصول المشروع من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمشروع.

3- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.

4- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية.

5- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية[2].

6- ضمان صحة ودقة المعلومات:

يعمل هذا الهدف إلى زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن خدمات نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة درجة الثقة فيها[3].

---

[1] كمال الدهراوي مصطفى ومحمد السرايا، دراسات متقدمة والمحاسبة والمراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص19.

[2] الدكتور خالد أمين عبد الله، الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004، ص229.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيي، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص35.

7- تحقيق وإنجاز الأهداف الموضوعية للعمليات والبرامج: فيشير لفظ العمليات إلى الأنشطة التي يتم تنفيذها لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة خاصة مثل: التسويق والمبيعات...إلخ[1].

المطلب الثاني: مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

سندرس في هذا المطلب مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية، من خلال الفرعين الآتيين:

الفرع الأول: المقومات الأساسية لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توافر المقومات الرئيسية التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم[2]:

1-هيكل تنظيم إداري Plan of organization: يراعي في وضعية تسلل الاختصاصات، وتوضح الإدارات الرئيسية مع تحديد السلطات والمسؤوليات لهذه الإدارة بدقة تامة، والهيكل التنظيمي لابد منه خاصة في المشروعات الكبيرة التي تتعذر إدارتها عن طريق الاتصال الشخصي. بل لابد من وجود إدارة فرعية متعددة تتولى إدارة المشروع ضمن صلاحيات ومسؤوليات معينة.

2-نظام محاسبي Accounting system: سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع، وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة، ويجب أن يراعي في السجل البساطة والوضوح حتى يسهل فهمه على من يستعمله.

[1] محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص25.

[2] الدكتور خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان، ط2، 2004، ص230.

3-الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات[1]:

يجب مراعاة تقييم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعملية من أولها لآخرها.

4-اختيار الموظفين الأكفاء ووصلهم في المراكز المناسبة:

الوصف الدقيق لوظائف المشروع المختلفة، برنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف في مكانه المناسب.

5-رقابة الأداء في إدارة المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه:

ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات الأداء المخطط لها والمرسومة، وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات مباشرة. فيجب دراسة ووضع الإجراءات الكفيلة لتصحيحه، وتتم أداء الرقابة إما بالطريقة المباشرة أو غير مباشرة.

الفرع الثاني: فاعلية نظام الرقابة الداخلية وعلاقتها بأداء البنوك التجارية

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي المتزايد في الصناعة المصرفية إلى زيادة المسؤوليات الملقاة على عاتق المجلس الإداري والإدارة العليا في البنوك لتحقيق أهدافها وتعتمد المشكلات الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها وانتقالها من المحلية إلى العالمية، وما صاحبه من ضغوطات الأزمات المالية العالمية المتكررة، فكان من الضروري اعتماد آلية فعالة ممثلة في الرقابة الداخلية لإدارة المخاطر وحماية حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات المصلحة في البنك[2].

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص127-128.

[2] ط. د. خاوي محمد، د. عريوة محاد، مرجع سبق ذكره، ص197.

المطلب الثالث: إجراءات الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

تعرفنا فيما سبق على مقومات وفاعلية الرقابة الداخلية ولابد من اتخاذ الإجراءات التالية للتحقيق تلك المقومات:

1- **الإجراءات التنظيمية والإدارية:** وتظم النواحي التالية 1:

أ -تحديد الاختصارات الإدارية والاقسام المختلفة بشكل يضمن عدم التداخل.

ب- توزيع الواجبات بين الموظفين لا ينفرد أحدهم بعملية ما من بداية للنهاية.

د- تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف التالية:

1- وظيفة التصريح بالعمليات والموافقة عليها

2- وظيفية تنفيذ العمليات

3- وظيفية الاحتفاظ بعهدة الأصول

4- وظيفة القيد والمحاسبة.

2- الإجراءات الخاصة بالجانب التطبيقي:

نوجزها فيما يلي:

1 – ***إعطاء تعليمات صريحة:*** تشمل الاجراء الشامل التنظيمي للمؤسسة، لذلك ينبغي ان تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية او المصلحة الى المنفذين لها[2].

1- خالد امين عبد الله، علم التدقيق الحسابات -الناحية النظرية والعلمية، مرجع السابق، ص 71.

2- محمد التهامي ومسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، 2005.

2 الإجراءات حركة التنقلات بين العاملين:

3 ان اجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل المؤسسة، يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كون هذا اجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعبات

التي ارتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل في اختصاصاته تحت مسؤولياته حيث ان حركة التنقلات بي العاملين لابد ان تكون مدروسة على أساس علمي ولا تتعارض مع سير الحسن للعمل، كتغيير موظف من المصلحة المالية الى المحاسبة ولا ينبغي في هذا الإطار تغيير موظف من مصلحة الامن او البحث الى مصلحة تختلف بشكل كبير عن العمل داخل المصلحة المنتمي لها كمصلحة المستخدمين. [1]

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

إن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر من أهم الوظائف في البنوك لما لها من أهمية في تطوير نظام الرقابة الداخلية وأحد أدوات الرقابة التنظيمية التي تقوم بقياس وسائل الرقابة الأخرى.

وعلى ضوء هذا أصبح التدقيق الداخلي الركيزة الأساسية للمنشآت العامة والبنوك التجارية خاصة، كما أنه يعتبر أساسيا لاتخاذ القرارات المختلفة.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

الفرع الأول: التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

قبل القرن الخامس عشر كان الملوك والتجار يستعينون بالمراجعين ويكلفهم باكتشاف الأخطاء والتلاعبات، وقضايا أخرى وتعد هذه القضايا سببا رئيسيا لوجود مهنة المراجعة الداخلية في المؤسسة. فالمراجعة كانت قبل سنة 1500، وبعدها إلى يومنا هذا في مجملها تم اكتشاف الغش والتلاعبات وتحديد الأخطاء المرتكبة بصفة أساسية لجميع

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية ،2003، ص –ص 112،113.

العمليات التي تتم بالمؤسسة (أي مراجعة شاملة)، بالإضافة إلى تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي للمؤسسة[1].

ما ميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى ذات الفروع والتباعد والانتشار الجغرافي عن الإدارة والمركز الرئيسي أدى إلى الحاجة الضرورية لمعرفة ما يتم من معاملات في الفروع التابعة والتأكد من أن العمل يتم وفقا لسياسات والقواعد الموضوعة بواسطة المركز الرئيسي، وبالتالي تحتاج الإدارة إلى الاطمئنان على سلامة العمل في تلك الفروع عن طريق إيجاد نظام للتدقيق الداخلي يغطي فروع المنشآت[2] المنتشرة ويساعد الإدارة في ضمان فرض رقابتها على تلك الفروع[3].

الفرع الثاني: تعريف التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو أحد الوسائل الفاعلية للرقابة الداخلية. ويمكن تعريفه بأنه "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التحقيق من اتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم[4].

كما يعرف أيضا بأنه: وظيفة تقييم مستقلة تنشأ ضمن المنظمة لفحص وتقييم أنشطتها تهدف لمساعدة الأفراد في أداء مسؤولياتهم بفاعلية، ويتضمن المفهوم الحديث للتدقيق الداخلي كونه نشاطا تقييميا ومستقلا داخل المنشأة وكونها وظيفة استشارية، بالإضافة إلى امتداد نشاطه إلى جميع أنواع الرقابة الإدارية، ومن هنا نجد أن وظيفة

---

[1] بلقاسم سعودي، التدقيق المالي والمحاسبي، سنة 2 ماستر، مرجع سابق، ص

[2] نقصد بالمنشآت المنظمات والمؤسسات.

[3] لقايد حفيظة، مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل، دراسة ميدانية بمؤسسة تربية دواجن مستغانم، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014-2015، ص4.

[4] الدكتور خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص181.

التدقيق الداخلي لا تقتصر على الرقابة الإدارية فقط بل شملت الرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، وهي وظيفة استشارية أكثر من كونها تنفيذية[1].

مما سبق نستخلص أهم العناصر التي يقوم عليها التدقيق الداخلي:

- يقوم أطراف داخل المنشأة أو المؤسسة بالتدقيق الداخلي.
- دقة نظام الرقابة الداخلية.
- فحص السجلات والبيانات المحاسبية عامة.
- حماية أصول المؤسسة.
- قياس درجة الكفاءة التي تتم بها تنفيذ مختلف الوظائف.

الفرع الثالث: أهداف التدقيق الداخلي

إن الهدف العام للتدقيق الداخلي هو سعيه وراء مساعدة أفراد المؤسسة من خلال ممارسة مجموعة من الالتزامات الملقاة على عاتقهم بشكل فعال، فهي تزودهم بالتحليلات ومختلف الآراء والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي يتم تقييمها.

ولتحقيق هذا الهدف العام للتدقيق الداخلي فإنه لابد من[2]:

- مساعدة مسؤولي المؤسسة في البحث عن نقاط الضعف، الموجودة والتعرف عليها ومواجهتها وكذلك تحسب فاعليتها؛
- إعلام الإدارات المعنية ودائما الإدارة العامة بالاختلالات التي تحدث في العمل والتأكيد على تصحيحها؛

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2016، ص19.

[2] لفايد حفيظة، مرجع سبق ذكره، ص13.

- التأكد من حسن تطبيق القوانين ومدى الالتزام بالسياسات والخطط الموضوعة، ومدى ملاءمة الإجراءات الخاصة بحماية الأصول والمحافظة عليها، وكذلك التحقق من درجة الثقة التي يمكن أن توليها الإدارة للمعلومات التي تفيدها في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبصورة عامة يمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في الشكل التالي:

الشكل رقم3: أهداف التدقيق الداخلي

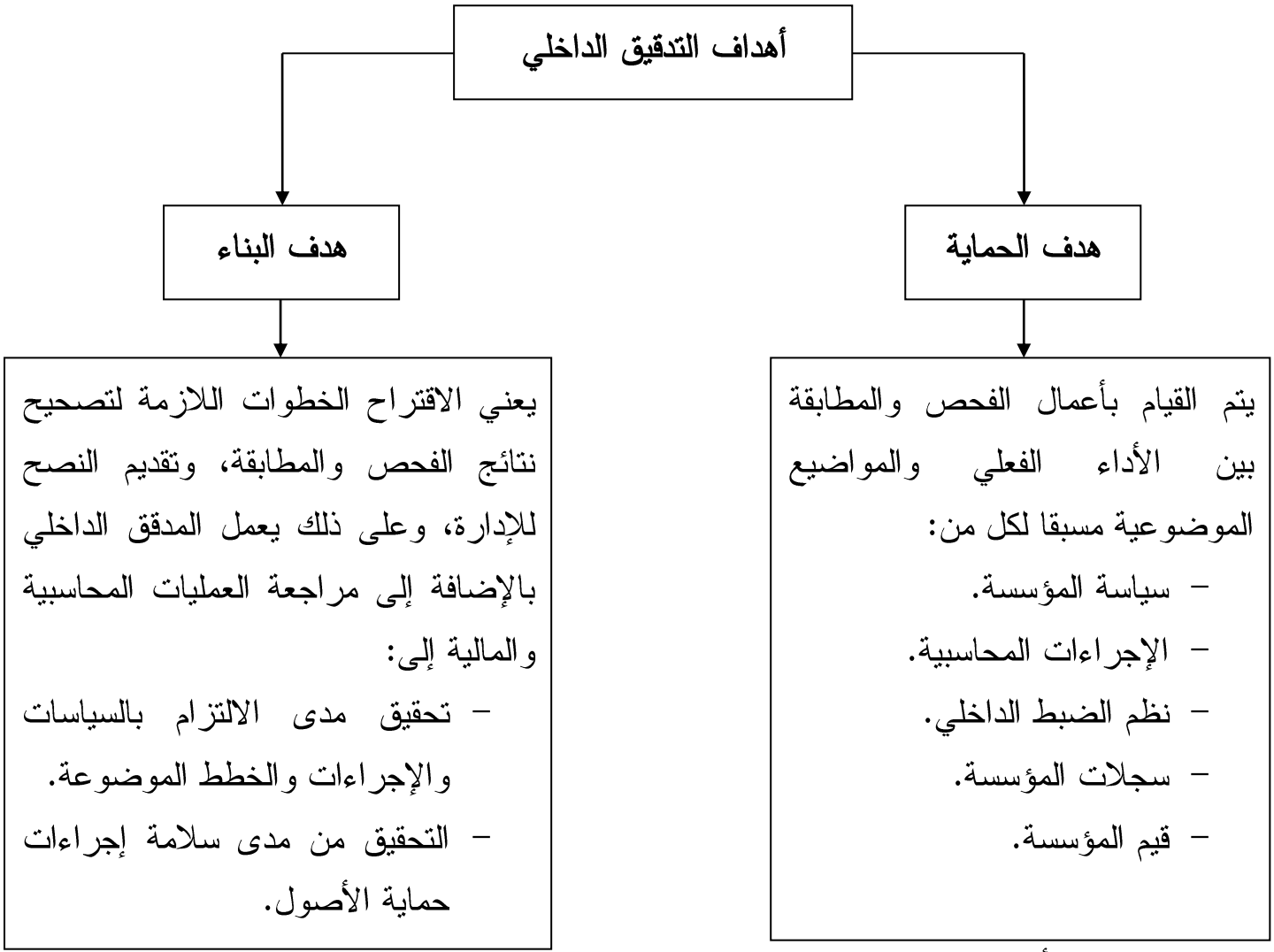

المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 01، 2000، ص27.

المطلب الثاني: انواع التدقيق الداخلي

ادى تطور الهائل في تقنيات التسيير الى توسع وظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، حيث تم تقسيمها الى ما يلي:

1-التدقيق الداخلي المالي والمحاسبي:

يقصد بالتدقيق الداخلي المالي" الفحص المنتظم للعمليات المالية والقوائم وسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الادارية واي متطلبات اخرى موضوعة مسبقا"[1]

من خلال ما سبق نجد ان التدقيق الداخلي المالي يعبر عن المدخل التقليدي

- التحقق من وجود الاصول بواسطة الجرد المستمر لها، قصد حمايتها لتفادي السرقة والتلاعبات.

2-التدقيق الداخلي التشغيلي:

هو مجال غير تقليدي للتدقيق الداخلي، يطلق عليه التدقيق الاداري او مراجعة الاداء، ويفوق بانه" الفحص الشامل للوحدة التشغيلية او المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ومراقبتها الإدارية واداءها التشغيلي وفقا لطريقة قياس المحددة ضمن الاهداف الادارية وذلك للتحقق من كفاءه الاقتصادية والعمليات التشغيلية"[2].

[1] كمال محمد كامل سعيد التوتو، مدى تطبيق معايير التدقيق في بنوك الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة ماجيستر، 2009، ص 20.

[2] يوسف السعيد يوسف مدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ــ2007، ص44

- بالمقارنة بين التدقيق الداخلي المالي والتدقيق الداخلي لتشغيلها نجد ان التدقيق التشغيلي اوسع من المالي والمحاسبي، فالمدقق يتولى التدقيق كافة نشاطات داخل المؤسسة المالية وغير المالية للعمل على علاج مواطن الضعف المحددة والحد منها.

3-التدقيق الداخلي لأغراض الخاصة:

تعلق هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجب موضوعات تكلفه الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث النطاق مع النوعين السابقين بحيث يختلف من ناحية التوقيت ذاته غالبا ما يكون غير مدرج ضمن التدقيق الداخلي. ويشمل هذا النوع من التدقيق: عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف لاكتشاف الفساد او الغش.

المطلب الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك التجارية

- **ورقة العمل:**

تشمل كل الأدلة التي يتم تجميعها بواسطة المراجع والإجراءات التي اتبعها والنتائج التي توصل اليها، وبواسطتها يكون لدى المراجع الأسس التي يستند اليها في اعداد التقرير والقرائن لمدى الفحص الذي قام به.

- **بحيث ورقة العمل تكون من اجل[1]:**

- تقييم نظام الرقابة الداخلية
- اعداد التقرير
- تنفيذ إجراءات المراجعة
- وسائل الحصول على ادلة الاثبات:

[1] محمد تهامي طهراوي، مسعود صديقي، سبق ذكره، ص 162

كما أشرنا انه من اجل استخدام ورقة العمل لابد من جمع الأدلة والقرائن والتي يمكن ذكرها فيما يلي

الجرد الفعلي: وهو إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات، وذألك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد في جدول ممضي عليه من الأطراف القائمة بالعملية.

المراجعة الحسابية: وهي التحقق من صحة العمليات الحسابية التي يقوم بها المحاسب.

المراجعة المستندية: فحص المراجع والمستندات بغية التأكد من صحتها.

المراجعة القياسية: يقوم المراجع بقياس عنصر بعنصر اخر بغية الحصول على نتائج معينة في وقت قياسي.

المصادقات: هي اعترافات من طرف المدينين والدائنين بصحة الرصيد او عدم صحته.

خلاصة الفصل الأول:

ان نظام الرقابة الداخلية في البنك التجاري وما يحتويه من اساسيات المتمثلة في الاجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف الى رفع مقومات العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات وأيضا من خلال النظام المحاسبي في بنك لحماية اصوله والتأكد من الصحة المحاسبية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، بحيث يعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة أيضا في البنوك وخصوصا عند تحول مفهومه من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء الى عملية تقدير والتنبؤ لهذه الأخطاء.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-

تمهيد:

لتوضيح صورة الجهاز المصرفي التي من خلالها يتم معرفة مدى أهمية التدقيق المحاسبي يمكن تدعيم الدراسة النظرية بإجراء دراسة التطبيقية لمتابعة عملية التدقيق في البنوك التجارية الجزائرية والإجراءات السابقة ومعرفة مدى تطبيقها وتقييد بيها في الواقع العملي والميداني.

وسيتم اخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المسيلة كعينة للدراسة يتم من خلالها تقسيمه الى مبحثين:

- **نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.**
- **عمليات التطبيقية للتدقيق الداخلي.**

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

للفلاحة دور هام وأساسي فهي تلبي مختلف الحاجات للأفراد والمجتمعات وهذا ما يؤكده الميثاق الوطني. وتطورها أحد الأولويات التي ترتكز عليها الدولة لذا وجب عليها دفع عجلة التنمية الريفية موفرة لها الوسائل الضرورية.

حيث يتولى هذه المهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة البنك، تعريفه وهيكله التنظيمي وكذلك مهامه.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة مسيلة

الفرع الأول: نشأة بنك بدر BADR

بعد تحقيق الاستقلال ب 6 أشهر قامت الدولة الجزائرية بتأميم المصاريف الأجنبية، فتم إنشاء البنك المركزي للجزائر وكذا الخزينة الجزائرية، وفي عام 1963 ولد الصندوق الجزائري للتنمية (حاليا البنك الجزائري للتنمية) وسنة 1969 تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ونظرا لأهمية الإستراتيجية للفلاحة أعيد النظر في هيكلة البنك الوطني الجزائري ليتم وبموجب المرسوم 82-106 المؤرخ في 7 جمادى الأول عام 1402 الموافق لـــ 13 مارس 1982 إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بهدف المساهمة في تنمية قطاع الفلاحة وترقيته، ودعم نشاطات الصناعة التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، مزارع القطاع الخاص، الصيد البحري، وكذلك تمويل المشاريع التي تساعد على تنمية الأرياف وهي: الأطباء الصيادلة، أطباء الأسنان، التجار، الصناعات التقليدية.

إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتسير وفق القانون التجاري وتحافظ على توازنها المحاسبي، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين بنسبة فائدة محددة من بنك الجزائر.

نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، واحتل المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

الفرع الثاني: التعريف بوكالة المسيلة

تم إنشاء الوكالة 904 بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983، هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الأولى، كما لها فرعين آخرين في عين الملح وحمام الضلعة الذي بدأ العمل بهما سنة 1984، 1988م، وتهدف وكالة المسيلة إلى النهوض بالقطاع الزراعي بالمنطقة وإلى تلبية حاجات الجمهور وإعطاء دور أكثر في النشاط الزراعي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك.

يرتكز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني للتقرب أكثر من الزبائن، بحيث تحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

1-المديرية: يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى المدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذ يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الجبائية ويسهر على تنفيذها وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

2-نيابة المديرية: نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام، يسهر في حالة تعيينه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل البنك BADR ووسائله وأعماله سيرا عاديا.

3-الأمانة العامة: السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر للبنك من وإلى البنك. بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وإرسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير.

4-وظيفة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير من الناحية المالية كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات إضافية إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون إلى حساب المورد في الخارج.

5-وظيفة الصندوق: تعتبر أنشطة مصلحة لأنها تجسد التعامل اليومي بين الوكالة والعميل ويتكون هذا من صندوقين ثانويين: الأول خاص بالعملة الوطنية، والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

-**فرع الشيك:** يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك حيث يدفع للحساب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

-**فرع التمويل:** يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

-**غرفة المقاصة:** في حالة تحويل غير مباشر أي بشكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته، وفرقة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

6-وظيفة الحسابات: تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

7-وظيفة القروض: تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الشاملة والكاملة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز القانوني للزبون بضمان استيراد القروض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

8-وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات: تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظام الداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية وهي تسير من طرف خبير في المحاكم.

9-وظيفة الاستغلال: تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وإيداع مبالغ مالية).

10-وظيفة المراقبة والميزانية: هذه المصلحة يسيرها مختصون والمراقبة تكمن في مراقبة الملفات في البنك وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة الوكالة والأجور والاعتمادات.

الشكل (4): الهيكل التنظيمي لوكالة BADR "مسيلة"

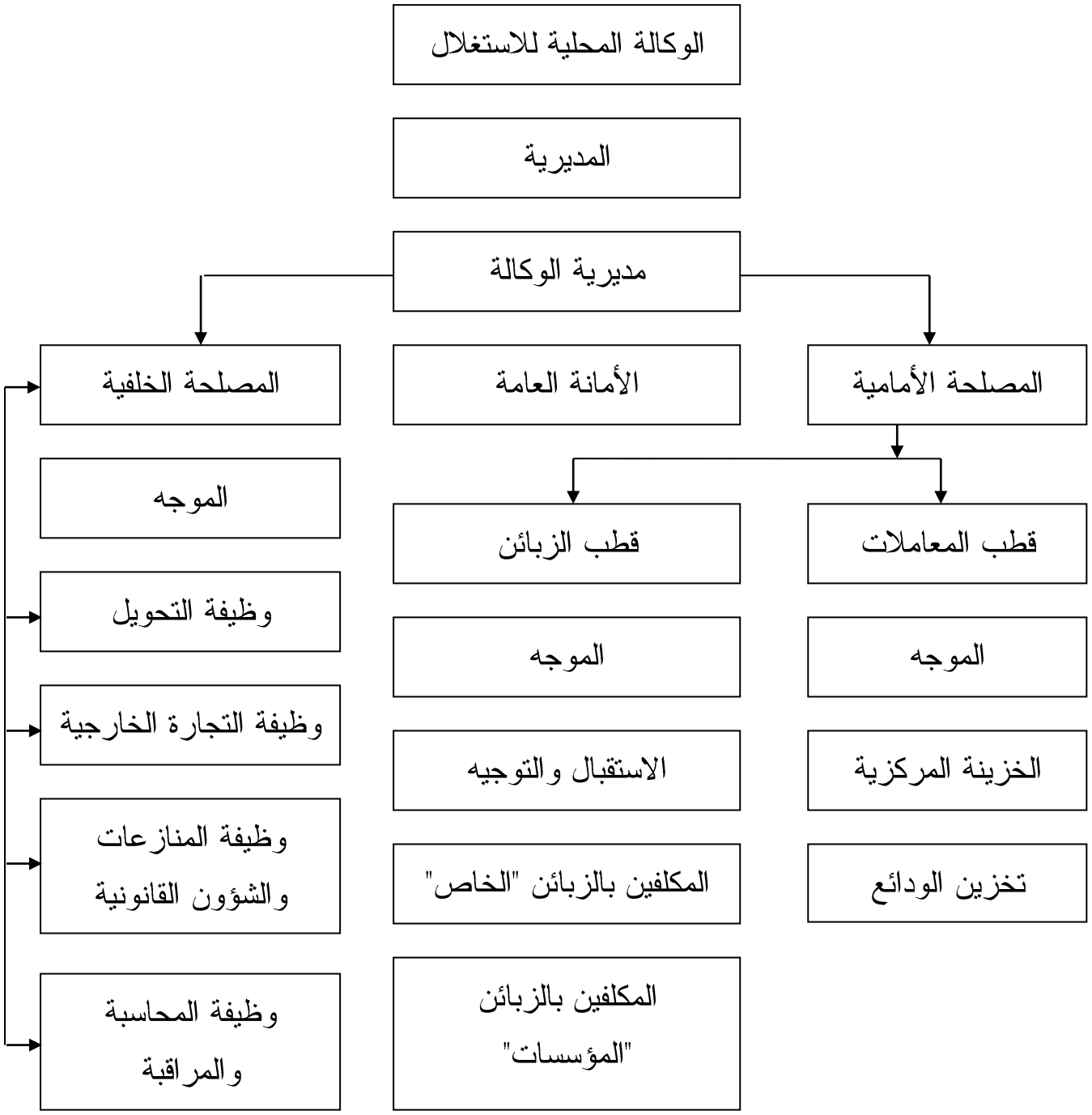

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق من الوكالة بولاية مسيلة.

المطلب الثالث: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

يحتاج المناخ الاقتصادي الجديد الذي شهدته الساحة المصرفية المحلية والعالمية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر فاعلية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، وتدعيم مركزه التنافسي من جهة أخرى.

وبموجب القوانين والقواعد المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالمهام التالية:

- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي ومختلف القطاعات الأخرى.
- استقبال الودائع وفتح حسابات لكل فرد طالب لها.
- تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.
- تأمين كل ما يتعلق بالترقيات الخاصة بالنشاط الفلاحي.
- العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطور المنتجات والخدمات القائمة.
- تنمية موارد واستخدامات البنك عن طريق عمليتي الادخار والاستثمار.
- معالجة جميع العمليات الخاصة بقروض الصرف والصندوق.
- المشاركة في جميع المدخرات.
- تقسيم السوق المصرفية والتقرب من ذوي المهن الحرة، التجار والمؤسسات.
- إعادة تنظيم إدارة القروض وتطوير قدرات تحليل المخاطر.
- تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض وتطبيق معدلات فائدة.
- تطوير قدرات تحليل المخاطر إعادة تنظيم إدارة القروض.

المبحث الثاني: عمليات تطبيقية للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نتطرق في هذا المبحث الى ثلاث مطالب نوجزها في ما يلي:

المطلب الأول: التدقيق الداخلي في بنك فلاحة والتنمية الريفية

تبعا للتعليمية الداخلية للبنك الوطني الجزائري والتي تنص على انه يتم تأسيس في كل مديرية جهوية قسم مكلف بالرقابة من الدرجة الأولى على جميع الوكالات والمصالح التابعة لها.

تحتوي المديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المسيلة على خلية خاصة بالتفتيش والتدقيق الداخلي.

أولا برنامج التدقيق السنوي ومجال التدخل:

تتبع خلية التدقيق برامج دورية او مهام خاصة تقوم بها في حدود مجال تدخلها حيث يمكن توضيح برنامج التدقيق الداخلي ومجال تدخل مصلحة المراجعة كما يلي:

1- برنامج التدقيق السنوي:

يتم تحيين برنامج التدقيق السنوي في الثلاثي الرابع من السنة n-1 ويتم المصادقة عليه من قبل فرع البنك، وبرنامج التدقيق في الرقابة العامة هو خطة العمل التجاري.

يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على:

- لائحة عمليات التدقيق التي يتعين الاطلاع عليها في السنة.
- الهدف من القيام بعملية التدقيق.
- فترة تنفيذها.
- يتم تسجيل كل مهمة مدرجة في رسالة التدقيق في برنامج التدقيق السنوي.

– هذه الوثيقة سرية وعادة ما يتم بناء هذا البرنامج لمدة 3 سنوات يشمل جميع المجالات التي يتم تدقيقها وفقا للتردد المناسب.

2– مجال التدخل:

يكون مجال تدخل مصلحة التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:

–الوكالات التابعة لمديرية الفرع.

– المصالح وأقسام المديرية بحد ذاتها، ويتم ذلك غالبا في الحالات الاستثنائية ويخضع المدققين لشروط معينة، فمثلا يمنع على المراجع ما يلي:

– التكفل كنائب مفوض لإحدى الوكالات أو الأقسام التي تدخل ضمن حيز التدقيق.

– تنفيذ مهام التدقيق في وكالات كان قد تكفل بها قبل تعيينه للمراقبة.

ثانيا: خطوات اجراء مهمة التدقيق الداخلي:

تتمثل خطوات اجراء مهمة التدقيق الداخلي في:

- اعداد المهمة.
- المرحلة الميدانية.
- كتابة التقارير.
- تقرير المصادقة.
- رصد تنفيذ التوصيات.

1– اعداد المهمة:

- الهدف من اعداد المهمة هو كتابة رسالة تكليف تنظيم المهمة.
- العمل الذي يتعين القيام به وهو: الفهم التام للمنظمة المراد تدقيقها، تشكيل الفريق، جمع المعلومات المتوفرة عن المنطقة المراد تدقيقها، انشاء خطة العمل.

- اما الأدوات اللازمة لاستخدام فهي: رسالة المهمة، ملفات دائمة ومجلد المهام، خطة العمل والتحليل الوظيفي.
- **المهارات المطلوبة:** الاستماع الفعال واجراء الاجتماعات والتواصل غير اللفظي.
- **الإيداعات:** رسالة المهمة التي وقعتها إدارة الشركة وخطة العمل التي وافق عليها المفتش العام والفريق المشكل.

2- المرحلة الميدانية:

الهدف منها هو اكتشاف نقاط القوة والضعف في المصلحة المدقق

- **العمل الذي يتعين القيام به هو:** تحديد نقاط القوة والضعف التي تم اكتشافها وتعويض نقاط الضعف بنقاط القوة، تحديد وتفسير أسباب الضعف الحقيقي، تحديد العواقب من حيث المخاطر الفعلية او المحتملة لكل نقاط الضعف التي تم تحديدها، تحديد التوصيات التي بمجرد تنفيذيها سيتم الغاء نقاط الضعف المطروحة ومن بينها:
  - توصيات مذكرة التنظيم.
  - توصيات لتحسين الأداء.
  - توصيات لتحسين إدارة المخاطر.
- **الأدوات الازمة للاستخدام:**

قائمة من الأسئلة القياسية لتوجيه استعراض تحليل الوضع، قائمة أنواع المخاطر، اساسيات التدقيق واستبيانات الرقابة الداخلية، ادلة الإجراءات، نمط التدفقات بين الجهات الفاعلة، تدفق الرسم البياني، مؤشرات النزعة المركزية، الدراسات الاستقصائية.

- **المهارات المطلوبة:**

الاستماع الفعال، إجراءات الاجتماعات والتواصل غير اللفظي

- **الإيداع :**

أوراق العمل واوراق المخاطر التي اقرها رئيس المهمة.

3- كتابة التقارير:

الهدف من كتابة التقرير هو جعل المهمة في ورقة رسمية تحتوي نقاط الضعف التوليفات والتوصيات مع خطط العمل المناسبة.

-العمل الذي يتعين القيام به: تحديد المخاطر، ورقة كتابة التقرير، تحديد خطط العمل المرتبطة بها.

المطلب الثاني: التدقيق على مستوى مصلحه صندوق

يعتبر صندوق حساب الرئيسي للبنك، سيتم عرض اجراءات التدقيق لبعض العمليات المحققة في صندوق البنك كونها الاكثر تعاملا بالنظام الالي المحاسبي، بالإضافة التي تحمي البنك مخاطر ناتجه عن سوء التحكم في عمليات الصندوق تعرضها فيما يلي:

الجدول رقم 1: مقابله حول تقييم نظام الرقابة الداخلية داخل اقسام البنك

الاسئلة	نعم	لا
1-السياسه العاملة:		
*هل السياسة المتبعة في منح القروض بشكل واضح؟	*	
*هل هذه السياسة هي وفق معيار؟	*	
-تصنيف السوق؟		*
_قطاع النشاط		*
_الحد الاقصى للمخاطر	*	
*هل يوجد نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون؟	*	
2-تعويض السلطات	*	
*هل تعويض منح القرض محدد بشكل واضح؟		
* هل يبت قرار منح القرض ما يلي	*	
* شخص او العضو الذي يسمح بمنح القرض		*
طبيعة ونوعيه القرض		*
تاريخ الاستحقاق	*	
شروط من نسب قائده عمولات		*
تاريخ الاستحقاق		*
شروط القرض من نسب قائده عمولات	*	
3-ملف القرض:		
تخضع ملفات الزبائن الى دراسة كامله من قبل منح القرض	*	
هذه الدراسات معمقه بما فيه الكفاية للسماح بتقدير المخاطر	*	
يوجد ملف خاص بملف قرض يمنح	*	
4-تحديد المسؤولية	*	
هل منح القرض يتم من قبل شخص غير الشخص الذي قرر منحه؟		*
- هل يقوم كل عون وكل مسؤول بمهمات وصلاحيات الموجه له.	*	

- هل يوجد نظام يسمح بتاكد منان القروض المرخصة هي التي تمنح. - هل يتم منح القرض من طرف شخص مؤهل	* *	
النظام المعلوماتي : - هل يقوم الحاسوب بالوظائف التالية: - حساب الفوائد وتسجيل الفوائد الخاصة لكل تاريخ - هل يمنع هذا النظام تسجيل في: - شروط غير مطابقة - غير مرخصة	* * 	 * *

المطلب الثالث: تقييم التدقيق الداخلي وعملية الفحص وتحليل على القرض:

لتقييم نظام التدقيق الداخلي ستدعم بالحكم على اجراءات السابقة كما تم استخدام طريقه لحكم على نقاط معينه من شانها ان تؤثر على تعرض القرض لمخاطر

اولا: تقييم نظام التدقيق الداخلي:

نقاط القوة تتمثل فيما يلي:

- السياسة المتبعة في منح القروض تصنيف السوق وقطاع النشاط من اهم المؤثرات موجود وكيان المؤسسة.
- يوجد نظام تفويض لمنح القرض إذا تتدرج حسب قيمة القرض وتأخر في سداده مع نظام تدرج المسؤوليات عندما يفوق المبلغ 500000000 دج بالنسبة للقروض الاستثمار تصبح من مسؤولية المديرية الجهوية.
- قرار منح القرض يسمح بمعرفة من المسؤول عن منحه وتحملها المسؤولية كما انه يحتوي على جميع المعلومات حول القرض نوعيه الى تاريخ الاستحقاق شروط القرض.

- تخضع جميع الملفات الى دراسة كامله من قبل منح القرض وهذا ما يسمح بتقييم المخاطرة عن طريق تقييم المشروع ومدى امكانيه صموده والمنافسة.
- تكوين ملفات خاصه بكل قرض تسمح بالمتابعة الدورية له والاحتفاظ وتأكيد لضمانات والعقود الاصلية واحترام اجراءات لازمه لتفادي التلف.

نقاط الضعف تتلخص فيما يلي:

- رغم وجود سياسة لمنح القرض الا انها غير محددة بشكل كاف يسمح بتجنيب مخاطر كلية.
- غياب نظام داخلي يسمح بتقييم الزبون عن طريق الحكم الشخصي.
- عدم وجود نظام معلومات التسيير رغم انه يسمح بتحسين مردودية وان وجد فهو ضعيف.

ثانيا: مرحلة الفحص والتحليل

بعد التعرف على المصلحة ومهامها وإجراءاتها منح القرض وتحصيله وتقييم نظام التدقيق الداخلي بتعيين نقاط القوة ونقاط الضعف لتاتي مرحلة الفحص والتحليل بعد اختيار عينة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة وما لوحظ هو كثرة ملفات القروض الخاصة بتدعيم الشباب

ملاحظة: حول قروض الممنوحة من طرف الوكالة

- ✓ عدم تجاوز نسبة القروض 80% من قيمة الاستثمار
- ✓ جميع قيمة الضمانات اكبر بكثير من قيمة القرض
- ✓ السعي لضمان نجاح المشاريع محل القرض

خلاصة الفصل الثاني:

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التي حظيت باهتمام كبير، حيث فرض سيطرته على القطاع الزراعي والريفي، مما سمح له اكتساب تجربة وخبرات ميدانية ولا شك ان الفحص عبر الوكالات البنكية يكشف عن بعض السلوك والحقائق غير العادية التي قد تكون معروفة لدى أصحاب المهنة، غير وان الإصرار على مزاولتها يوحي بعدم وعي المسؤولين بالمخاطر المحيطة بالبنك وعدم الادراك بأهمية المصداقية وصحة للمعلومات المستخدمة خاصة في ظل المنافسة.

خاتمة

خاتمة:

للبنوك المالية دور أساسي في الحياة الاقتصادية وتوفير متطلبات التنمية باعتبارها أحد محاورها الكبرى، فهي تقوم بدور استراتيجي في تنفيذ مختلف أهدافها ومكونات السياسة المالية حيث أن الائتمانيات التي يمنحها الاقتصاد يساهم في تطوير هذا الأخير وتحقيق التنمية، لما يحتله القطاع البنكي من مكانة بارزة في إنتاج الثروة الوطنية، وخاصة دوره في الوساطة المتبادلة.

وعلى الرغم من التعديلات الداخلية التي أجرتها البنوك التجارية في الجزائر وخاصة منها العمومية، التي كان هدفها الرئيسي هو خلق الشروط اللازمة للوساطة البنكية المتبادلة الجيدة، إلا أنه حصلت عدة أزمات هزت الاقتصاد الوطني عامة والنظام المصرفي خاصة، سببه الرئيسي سوء التسيير وكذلك ضعف الإمكانيات العلمية والعملية للبنوك وعدم معرفة الأهمية التي تكتسيها حساسية الجهاز البنكي في تسييره الجدية في ذلك وهي فرض الرقابة عليها.

وبناء على ذلك فإن المراجعة البنكية تستمد أهميتها من البنوك نفسها في الاقتصاد، وقد حاولنا في دراستنا هذه إبراز مدى أهمية الرقابة، والتدقيق باعتباره وسيلة رقابية فعالة، ويكون ذلك من خلال فحص كل الأرصدة والوثائق من طرف مدقق داخلي لإيجاد الانحرافات وتحليلها والقيام بمختلف التعديلات اللازمة من أجل توفير معلومات وتقارير ذات مصداقية وشفافية مطلقة من شأنها تقييم الأداء البنكي مفيدة بذلك كل مستخدمي تلك التقارير ومنحهم القدرة علة اتخاذ القرار المناسب، لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصرا رئيسيا في أداء هذه المهام بشكل مناسب.

وعليه فقد تحصلنا على مجموعة من النتائج والاقتراحات، تمكننا من الإجابة على الإشكالية المطروحة لهذا البحث والأسئلة المتفرعة منها، نذكرها فيما يلي:

أولا: نتائج البحث:

من خلال عرضنا لهذه الدراسات توصلنا إلى النتائج التالية:

-تقوم البنوك بدفع عجلة الاقتصاد عن طريق تمويله.

-إن وجود البنك أمر ضروري لتسيير المعاملات المالية والاقتصادية.

-إن تشعب واتساع نطاق البنوك التجارية استدعى ضرورة تبني وظيفة التدقيق.

-يعتبر نظام الرقابة الداخلية غير فعال ويعود ذلك لعدة أسباب منها: عدم الالتزام بالهيكل التنظيمي، وتداخل مختلف المهام.

-تساهم الرقابة الداخلية في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية وتفادي الأخطار وهذا ما توضحه المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية والإجراءات المختلفة باعتبارها أداة للتأكد من مصداقية المعلومات.

-التدقيق المحاسبي عبارة عن فحص للأنظمة الرقابية الداخلية، حسابات، مستندات والدفاتر الخاصة بالمؤسسات بحيث يكون فحص منتظم وفق معايير وإجراءات تسمح لها بإبداء رأيها عن مدى دلالة القوائم المالية للوضع المالي للمؤسسة.

ثانيا: اقتراحات:

وتتمثل فيما يلي:

-التحسين من الخدمات البنكية للعملاء (سهولة الإجراءات، الاستقبال، السرية...).

-الأخذ بعين الاعتبار درجة حساسية القطاع البنكي كعمود من أعمدة هيكل الاقتصاد.

-آلية التدقيق المتبناة يجب أن تتماشى مع المعايير الدولية.

-العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية أكثر تكاملا وانسجاما من خلال تطوير مختلف الأنظمة الفرعية والأساسية المتعلقة بالجانب المالي والمحاسبي وجعلها تتماشى مع طبيعة نشاطه وحجمه وإمكانياته البشرية والمادية.

-إعداد سياسة منح القروض بصفة واضحة وتوفير السياسات والأدوات اللازمة خاصة بالنسبة للموظفين.

ثالثا: آفاق الدراسة:

وفي الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه تمثل إضافة جديدة في مجال الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية، من خلال ما تضمنته من نتائج والتي من شأنها مساعدة البنوك على نجاحها وتطورها وتحقيق مختف أهدافها بأفضل النتائج، وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة التي تصب في نفس السياق، زمن أهم تلك الدراسات نقترح الآتي:

1-دور أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي في تطوير أداء البنوك.

2-مدى تأثير الرقابة والتدقيق في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في البنوك.

قَائمةَ المـراجع

قائمة المراجع:

1. سعودي بلقاسم، التدقيق البنكي والعناصر الأساسية له، التدقيق البنكي، سنة ثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

2. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.

3. بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فاعلية الرقابة الداخلية في البنوك، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، رسالة ماجستير، علوم تسيير، مسيلة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2006-2007.

4. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

5. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة السادسة، 2009.

6. خالد أمين عبد الله، الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2004.

7. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2007.

8. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط4، 2007.

9. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007.

10. خالد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، الدار الزمزم ناشرون وموزعون، الأردن، طبعة أولى، 2011.

11. خاوي محمد، د. عريوة محاد، أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

12. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، مسيلة، الجزائر، 2008.

13. الدكتور بوحفص رواشي، التدقيق المالي والمحاسبي، دروس نظرية، المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم المالية، جامعة غرداية، 2017-2018.

14. الدكتور خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات "الناحية النظرية"، دار وائل للنشر وتوزيع، عمان، ط2، 2004.

15. زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.

16. زياد رمضان محفوظ، أحمد جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2000.

17. سعودي بلقاسم، التدقيق المالي والمحاسبي، محاضرات ألقيت على طلبة سنة ثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021.

18. شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، رسالة ماجستير، فرع قانون الأعمال، بومرداس، كلية الحقوق، جامعة أحمد بوقرة، 2010.

19. صلاح الدين حسن السيسي، نظام المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، (دراسة نظرية وتطبيقية)، دار الوسام، الطبعة الأولى، لبنان، 1998.

20. ضيف خلاف، البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية –دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة، جامعة أم البواقي، 2015/2014.

21. عبد الحق أبو عتروس، "الوجيز في البنوك التجارية"، الجزائر، بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2000.

22. عبد السلام أبو فحن، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002.

23. عبد الفتاح صحت، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1933.

24. عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيي، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شهاب الجامعية، الإسكندرية، 2004.

25. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد حمودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.

26. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار نشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2009.

27. فاطمة أحمد موسى إبراهيم، العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العامة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، جامعة غزة، 2016.

28. فليح حسن خلف، النقود والبنوك، جدار للكتاب العالمي، عمان، العبدلي، مقابل جوهرة القدس، الطبعة الأولى، 2006.

29. كمال الدهراوي مصطفى ومحمد السرايا، دراسات متقدمة والمحاسبة والمراجعة، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، مصر، 2006.

30. كمال محمد كامل سعيد التوتو، مدى تطبيق معايير التدقيق في بنوك الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة، مذكرة ماجيستر، 2009.

31. لقايد حفيظة، مدى التزام المدقق الداخلي بمعايير الكفاءة والتأهيل، دراسة ميدانية بمؤسسة تربية دواجن مستغانم، مذكرة ماستر، تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2014-2015.

32. محمد الصالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية طبع، نشر، توزيع، 1998..

33. محمد بن علي شيبان العامري، الرقابة مفهومها وأهميتها، موسوعة مقالات مهارات النجاح، قياس وتقويم الأداء، 2022/05/30.

34. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

35. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2009.

36. محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1979.

37. محمد تهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية،2003.

38. منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار وائل للنشر، الأردن.

39. منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، طبعة 3، 2001.

40. يوسف السعيد يوسف مدلل، دور طبيعة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ــ2007.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: ..المالية والمحاسبة..

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: ..غالي حنان.. المولود(ة) بتاريخ: ..1998/02/26.. ب: ..بسكرة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ..109841..... الصادرة بتاريخ: ..2021/08/22.. عن: ..بلدية أولاد جلال..

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ..مالية ونقود.. تخصص: ..مالية المؤسسة.. خلال السنة الجامعية: ..2021-2022..

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان*: ..أثر استخدام مشتقات الوقاية على المؤشرات المحاسبية لشركة حالة شركة البدر بالمسيلة..

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ..2022/06/14..

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: ...المالية والمحاسبة...

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): ...[illegible] أحلام ... المولود(ة) بتاريخ: ...1994/01/11... ب: ...المسيلة...

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: ...[illegible]... الصادرة بتاريخ: ...2020/01/06... عن: ...بلدية المسيلة...

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: ...مالية ومحاسبة... تخصص: ...مالية ومؤسسة... خلال السنة الجامعية: ...2021/2022...

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: ...الائتمان المصرفي كأداة على المتغيرات البيئية دراسة حالة بنك البدر المسيلة...

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...2022/06/13...

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :...المالية والمحاسبة

رقم: 2022/01

المسيلة في: 2022.03.06

إلى السيد: ..مدير مصلحة الطلبة
.....والعلاقات الخارجية.

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة**: ..المالية والمحاسبة.. **تخصص** :...المالية والبنوك.....

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	فالي حولة	171735088190	11981001005000008	
02	مبيوذ أحلام	200850804837	11989099500690007	

عنوان المذكرة:...الحد فيفاو الرقابة على البنوك المحلية.....
.....دراسة حالة.....
.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاء والختم)
	AMROUNE Nabil Chef de Service GIE	رئيس قسم العلوم المالية و المحاسبة

د. قلاز مصطفى
أستاذ محاضر

Directeur du Développement Régional et Exploitation D. AIDI

الملخص:

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول باعتبار البنك الوحدة الفعالة لتنمية وتطور الاقتصاد، فظهورها كان نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية ومن خلال الأنظمة التي تقوم بها البنوك التجارية قد يتخللها العديد من المخاطر، فبواسطة مختلف الأساليب والآليات الرقابية كالرقابة الداخلية وآليات التدقيق، وذلك باستخدام الموارد المالية وكذلك البشرية تسمح بالكشف عن الأخطاء المرتكبة والاختلاسات، وهو ما يتطلب وجود إجراءات ورقابة فعالة ومدقق ماهر من أجل التسيير المحكم لنشاط البنك، وذلك للوصول للأداء الجيد والثقة المتبادلة في مختلف المعاملات البنكية المالية.

من خلال هذا البحث حاولنا إبراز أهمية الرقابة والتدقيق في البنوك التجارية فوجودها في لبنوك يساعد المسيرين في اتخاذ القرارات السليمة التي تساعدهم في إدارة مختلف أعمالهم كما يساعد الاقتصاد ككل، وقد توصلنا من بحثنا هذا أنه بالرغم من مسايرة الأنظمة الرقابية إلا أن هناك نقص كبير في تطبيق ومسايرة ميكانيزمات نشاط التدقيق الداخلي على مستوى البنوك التجارية في الجزائر "خاصة في ولية المسيلة"، وهذا راجع إلى مختلف الهزمات المالية التي عرفتها الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

–البنوك التجارية، –الرقابة، –التدقيق، –الرقابة –الداخلية، –التدقيق الداخلي.

Summary:

Commercial banks are among the most important institutions on which the economies of countries are based, as the bank is the effective unit for the development and development of the economy. Using financial and human resources allows for the detection of committed errors and embezzlement, which requires the existence of effective procedures and control and a skilled auditor for the tight management of the bank's activity, in order to achieve good performance and mutual confidence in various financial banking transactions.

Through this research, we tried to highlight the importance of control and auditing in commercial banks, as their presence in banks helps managers take sound decisions that help them in managing their various businesses and helps the economy as a whole. And keeping pace with the mechanics of the internal audit activity at the level of commercial banks in Algeria, "especially in the Wilayat of M'sila", and this is due to the various financial crises that Algeria experienced.

key words:

–**Commercial banks, -control, -audit, -internal control, -internal audit**.